

أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية على تحسين جودة التقارير الحكومية باليئات الكويتية

إعداد

الباحث / عبد الله ساطي المطيري

إشراف

أ.م. د/ محمد موسى على شحاته

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

أ.م. د/ ياسر إبراهيم داود

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة ووكيل
الكلية لشئون التعليم والطلاب
بكلية التجارة جامعة مدينة السادات

مسلخص:

هدف هذا البحث إلي دراسة طبيعة العلاقة بين تطبيق محددات الحوكمة الإلكترونية وتحسين جودة التقارير الحكومية. وتوصل إلي أهم النتائج التالية: تساعد الحوكمة الإلكترونية في تحقيق ضمان النزاهة والموضوعية للمنظمات كافة حيث توفر الحوكمة الإلكترونية هيكلًا تنظيميًا يمكنها من تحقيق أهدافها بأفضل السبل الممكنة، وتعد نظام مراقبة ومتابعة يؤدي إلى سلامة التطبيق الفعال للأنظمة. إعتبار أن الحوكمة الإلكترونية واقعا فعليا لها مزايا وإيجابيات مرتبطة بأدائها للخدمات الحكومية والتعامل مع كافة القطاعات الأخرى بأنه يجب إعادة تنظيم التقارير المالية الحكومية بما يتوافق مع تطبيق منظومة الحوكمة الإلكترونية وجودة التقارير المالية لوحداتها. أظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية ناتجة من جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها. وتم قبول الفرض القائل بوجود اتفاق ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول محور مقومات تفعيل الحوكمة الإلكترونية بالهيئات الحكومية. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بني الحوكمة الإلكترونية وملائمة المعلومات المحاسبية. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة الإلكترونية وموثوقية المعلومات المحاسبية".

Abstract:

The aim of this research is to study the nature of the relationship between the application of e-governance determinants and improving the quality of government reports. He reached the following most important results: e-governance helps in achieving integrity and objectivity for all organizations, as e-governance provides an organizational structure that enables it to achieve its goals in the best possible way, and is a monitoring and follow-up system that leads to the integrity of the effective application of systems. Considering that e-government is a de facto reality, it has advantages and advantages related to its performance of government services and dealing with all other sectors, that government financial reports must

be reorganized in line with the application of the e-government system and the quality of financial reports for its units. The results showed that the quality of the financial reports results from the quality of the accounting information they contain. The hypothesis that there is a morally significant agreement between the opinions of the respondents on the axis of the elements of activating e-governance in government agencies was accepted. There is a statistically significant relationship between e-government and the appropriateness of accounting information. There is a statistically significant relationship between e-government and the reliability of accounting information.

أولاً: الإطار العام للبحث

١- المقدمة:

نظراً لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العصر الحالي وإنفاق المنظمات لمبالغ هائلة على تكنولوجيا المعلومات فأصبحت الحوكمة الإلكترونية ضرورية، حيث أن أكثر من ٤,٢ % من عائدات المنظمات ينفق سنوياً على تكنولوجيا المعلومات، وهذه النسبة تتضمن موازنة تقنية المعلمات وبعضها يخفي خلال الإنفاق، وظهرت في الآونة الأخيرة العديد من المجالات الإيجابية لتعزيز فرص التقدم والأرتقاء بتطبيق الحوكمة الإلكترونية. ويعتبر تطبيق الحوكمة الإلكترونية أحد الوسائل الضرورية لتحديث المجتمع الكويتي لكونه عنصراً لتمييز الأجهزة الحكومية بمؤسساتها وهيئاتها في تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتشير الحوكمة الإلكترونية إلى مدى قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطن بوسائل إلكترونية، وبسرعة وقدرة متناهية وبتكاليف ومجهود أقل ومن خلال موقع واحد على شبكة الانترنت. والمشكلة هي حالة من الاختلاف بين الواقع الحالي أو المستقبلي، وهدف نسعى إلى تحقيقه، وعادة ما يكون هناك عقبات أو معوقات بين الواقع والمستهدف، كما أن العقبات قد تكون معلومة أو مجهولة، إذن فالمشكلة هنا هو وجود أنحراف عما هو مخطط له عند تقديم الخدمات الإلكترونية وجودة تقديمها (ريهام، عصاد، ٢٠٢١).

كما تشير معطيات القرن الواحد والعشرين إلى أن بيئة الأعمال المعاصرة تمر بمنحى جديد يعرف بعصر المعرفة، والذي يعتمد على ركيزة أساسية وهي المعلوماتية والتي أصبحت السمة المميزة لهذا العصر، وحولت هذا العالم الواسع إلى حجرة إلكترونية صغيرة رغم التدفق الهائل للمعلومات في جميع المجالات والتضخم الكبير جداً في النتاج الفكري للبشرية والحاجة الملحة لتبادل كميات كبيرة من هذه المعلومات وضرورة انتقالها في كثير من الأحيان عبر مسافات بعيدة.

وفي هذا السياق جاء مفهوم الحوكمة الإلكترونية بأنه الاستخدام الفعال لـ (ICTs) لتحسين نظام الحوكمة، وبالتالي تقديم أفضل الخدمات، كما أن التطور في الحوكمة الإلكترونية يوف الفرض، وإن تسخير إمكانيات (ICTs) يؤدي إلى المفهوم الدقيق (EG) وهو دعم ونشاط الحوكمة الجيدة، وبالتالي فإن أهداف الحوكمة الإلكترونية هي مشابهة لأهداف الحوكمة الجيدة، وهي ظاهرة تطويرية تتطلب تغييراً في عقلية كل طرف من أصحاب المصالح المساهمين والمديرين التنفيذيين والمؤسسة نفسها، مع دعم شبكة الانترنت، وتحديد مسئولية كل مستوى، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى كفاءة وفعالية الأعمال والخدمات (Seema, Verma, et al., 2012).

٢- مشكلة الدراسة:

أصبحت النظم الإدارية التقليدية قاصرة علي تلبية متطلبات الأداء الجيد للخدمات البلدية وخصوصاً في مجال (التصميم، الرقابة، الصيانة، الاستثمار) مما يشكل ذلك ضرورة من ضرورات التغيير والتحول نحو الحوكمة الإلكترونية بهدف الحصول على مؤشرات أفضل للأداء (Clemetns, 2016).

وفي ظل التطورات السريعة العلمية والتقنية بادرت المؤسسات ومراكز المعلومات الرسمية والخاصة بوضع الخطط ورسم السياسات اللازمة لتطوير نظم المعلومات والاتصالات في جميع أنشطتها واهتماماتها وإعداد وتهيئة الكوادر الفنية وربط معلوماتها بشبكات المعلومات الوطنية والعالمية وتأمين خدمات معلوماتية سريعة ومنظورة ووضعها في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للارتقاء بجودة الأداء (Freeland, C. 2016).

مع زيادة انتشار تطبيقات التكنولوجيا الحاصلة في بيئة الأعمال، وما حظيت به مؤسسات دولة الكويت من تطبيق الحوكمة الإلكترونية فيها، أصبح هناك تحديا هاما أمام الإدارة العامة لنظم المعلومات بشكل عام والمحاسبة على وجه التحديد.

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ١/٢- ما مدى توفر متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية بالهيئات الحكومية الكويتية؟
- ما هي محددات وضوابط تطبيق الحوكمة الإلكترونية بالهيئات الحكومية الكويتية؟
- ٢/٢- ما هي المعوقات التي تعترض تطبيق الحوكمة الإلكترونية بالهيئات الحكومية الكويتية؟
- ٣/٢- هل يسهم تطبيق الحوكمة الإلكترونية بالهيئات الحكومية إلى تحسين جودة التقارير الحكومية؟

٣- دراسات سابقة:

يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة التي ترتبط بمتغيرات الدراسة، وذلك علي النحو التالي:

- ١- دراسة رضا (٢٠٢١):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق وزارة التربية والتعليم المصرية لمبادئ الحوكمة الإلكترونية وخاصة مبادئ الشفافية المدركة، المساءلة المدركة، الاستجابة المدركة) ودور هذه المبادئ في تعامل الوزارة مع تداعيات جائحة كورونا (Covid - 19). توصلت الدراسة إلى أن مبدأ الشفافية المدركة أنه ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (ت) والدلالة المرتبطة بها، فالعلاقة بين مبدأ الشفافية ومكافحة فيروس كورونا بقيمة (0.570) هي علاقة طردية ذات دلالة إحصائية، ويعني ذلك أنه كلما تحسنت الشفافية بوحدة واحدة ارتفع نسبة مكافحة فيروس كورونا بمقدار (0.570). وتوضح النتائج الخاصة بقيم بيتا للمتغير المستقل الثاني مبدأ المساءلة المدركة أنه ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (ت) والدلالة المرتبطة بها، فالعلاقة بين مبدأ المساءلة ومكافحة فيروس كورونا بقيمة (0.603) هي علاقة طردية ذات دلالة إحصائية.

٢- دراسة عادل (٢٠٢١):

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة والشفافية في مكافحة الفساد. والتعرف على الآليات والاستراتيجيات اللازمة لمكافحة الفساد، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تساعد في تحقيق ضمان النزاهة والشفافية للمنظمات كما أن للحوكمة أهمية كبيرة في مكافحة الفساد، لأنها توفر للمنظمات هيكلًا تنظيميًا يمكنها من تحقيق أهدافها بأفضل السبل الممكنة. كما تعمل الحوكمة

على بث الشفافية في كل تصرفات المنظمات بصورة تسهم في إيجاد العلاقة التي تتسم بالوضوح في كافة التعاملات.
٣- دراسة محمد (٢٠٢١):

هدفت الدراسة دعم مستوى شفافية التقارير المالية من خلال تنظيم الإفصاح الاختياري باستخدام مؤشر مقترح للشفافية بغرض تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات التي يؤدي عدم توفيرها لقصور بشفافية التقارير المالي وكل من الأداء المالي ومستوى حماية المساهمين بسوق المال المصري، توصلت الدراسة إلى أن متوسط مستوى مؤشر حماية المساهمين بشركات مؤشر EGx50 يصل إلى ٥٨٪ ويؤكد ما سبق على الحاجة لدعم كل من مستوى الشفافية ومستوى حماية المساهمين من خلال تطبيق المؤشر المقترح للشفافية، كما تم التوصل إلى أن مؤشر الشفافية له تأثير معنوي على كل من الأداء المالي وأيضاً على مؤشر حماية المساهمين (العلاقة بينهما طردية).

٤- دراسة محمد (٢٠٢٠):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال اختبار مجموعة من الفروض، وتوصلت الدراسة إلى تعدد الحكومة الإلكترونية واحده من أهم المبادرات على مستوى العالم لتقديم الخدمات غير الحكومية عبر وسائل الاتصال المختلفة للمواطنين جانب ودعم وتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مكثف حيث يتضمن ذلك تحويل المحتوى المعلوماتي بالمؤسسات والمنظمات إلى محتوى رقمي ودعم البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات للاعتماد عليها في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بالمنظمة.

٥- دراسة علاء (٢٠٢٠):

هدفت الدراسة التحقق من علاقة وتأثير الحوكمة الإلكترونية كمتغير مستقل في تحقيق الأداء الابتكاري كمتغير تابع، وقد تم دراسة هذه المتغيرات في مديرية شؤون الجوازات، وتوصلت الدراسة إلى صحة الفرضيات فتجسدت باهتمام مديرية شؤون الجوازات بأدائها الابتكاري بفعل اهتمامها بالحوكمة الإلكترونية وخاصة من خلال امتلاكها القدرات والموارد البشرية وتدعمها في أدوات الرقابة والتقويم والالتزام بالمعايير والتطبيقات وإدارة مواردها وامتلاك البنية التحتية للتكنولوجيا.

٦- دراسة محمد (٢٠١٩):

أشارت الدراسة إلى مدى جاهزية تطبيق الحوكمة الإلكترونية وأهم المؤشرات المطلوبة وتحليلها كمؤشر القدرة والموارد البشرية ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوصلت الدراسة إلى عدم توفير خطة موثقة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية، والحاجة إلى مزيد من الدعم والتطوير للقيادات الإدارية داخل المنظمة كذلك عدم توفير تخصيص مالي مناسب بغرض تطبيق الحوكمة الإلكترونية.

٧- دراسة صالح (٢٠١٩):

هدفت الدراسة إبراز تأثير الحوكمة الإلكترونية في تحسين جودة التدقيق من خلال الإفصاح المحاسبي وكيفية الإفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجهها المنظمات الاقتصادية بشكل عام، وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصادقية في المعلومات المالية، وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أهمها ضعف في تطبيق أسس ومبادئ الحوكمة الإلكترونية في أغلب المنظمات الاقتصادية الإلكترونية في أغلب المنظمات الاقتصادية المستخدمة للنظام الإلكتروني.

٨- دراسة السنونسي (٢٠١٧):

هدفت الدراسة التعرف على دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي والتي توصلت إلى أن هناك قصورا لدى مدراء الإدارة العليا في إدراك مبادئ الحوكمة الإلكترونية،

إلى جانب عدم الإلمام بالمبادئ الأساسية الواجب الالتزام بها عند تصميم موقع إلكتروني وأهميته في دعم مبادئ الحوكمة في المساواة والشفافية والإفصاح الإلكتروني.

٩- دراسة العبيدي، (٢٠١٧):

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين كل عنصر من متطلبات الحوكمة الإلكترونية وآليات إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل عنصر من متطلبات الحوكمة الإلكترونية وآليات إدارة مخاطر الائتمان ما جاءت أهم التوصيات بنشر ثقافة الحوكمة الإلكترونية وتطبيق متطلباتها من خلال تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير المكونات الأساسية لنظام المدفوعات الوطني (المنظومة المصرفية المتكاملة فليكس كيوب في المصارف الليبية).

١٠- دراسة الدمياطي (٢٠١٧):

هدفت الدراسة إلى التعرف على خدمات الحوكمة الإلكترونية التي تقدمها الأجهزة الحكومية في محافظة الشريعة من خلال رصد الوضع الراهن لها وتحديد وقياس الاختلاف في إدراك المسؤولين عن تقديم الخدمات الإلكترونية حسب المستويات الإدارية لمفهوم الحوكمة الإلكترونية ومقومات تطبيقها، توصلت الدراسة إلى توافر مقومات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في محافظة الشريعة في المراكز التكنولوجية بدرجة مرضية ولكن ليست بالدرجة التي ينبغي أن يكون عليها وضع هذه المراكز بعد عدة سنوات من العمل كما أظهرت النتائج وجود بعض المعوقات في المراكز التكنولوجية عند تقديم الخدمات للمواطنين نظرا لنقص بعض المتطلبات التي يجب توفيرها لضمان جودة تقديم الخدمات للمواطنين وطالبي الخدمة.

١١-دراسة مراد (٢٠١٦):

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق نظام الحوكمة الإلكترونية على تحسين جودة الخدمات العامة. توصلت الدراسة إلى عدم توافر الثقافة التنظيمية القادرة على فهم متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية واستيعابها، وذلك لغياب شفافية المعلومات وإتاحتها للعاملين على المستويات الإدارية كافة. كما أن الهياكل التنظيمية للمنظمات الحكومية غير ملائمة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية لوجود المركزية في اتخاذ القرارات وعدم تفويض السلطة وصعوبة الاتصالات الرسمية وغير الرسمية، وعدم وجود تنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة في تبادل البيانات والمعلومات.

١٢-دراسة الكتيبي (٢٠١٥):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام الحوكمة الإلكترونية في المنظمات العامة في الوقت الحالي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين جميع أبعاد الحوكمة الإلكترونية، وجميع أبعاد الأداء الوظيفي ما يوجد أثر معنوي للحوكمة الإلكترونية على تطوير الأداء الوظيفي.

١٣-دراسة والي (٢٠١٣):

هدفت الدراسة إلى دراسة وتقييم فاعلية النظام المحاسبي الحكومي في ظل تطبيق الحوكمة الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دلالة إحصائية للعلاقة بين المتغير التابع فعالية مقومات وعناصر النظام المحاسبي الحكومي، والمتغيرات المستقلة، وهو يدعونا إلى رفض الفرض الأصلي وقبول الفرض البديل، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، تعد أهم نتائج الدراسة أن الحوكمة الإلكترونية تؤدي إلى فعالية النظام المحاسبي الحكومي.

١٤-دراسة صالح (٢٠١٣):

هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه تطبيق مشروع الحوكمة الإلكترونية بالسودان والمتعلقة بالنظام المحاسبي الحكومي، توصلت الدراسة إلى أن هناك تحديات متعلقة بالعمل المحاسبي والمراجعي ونظام الرقابة الداخلية تواجه تطبيق مشروع الحوكمة الإلكترونية.

١٥-دراسة الشمري (٢٠١٣):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في فاعلية تطبيقات بوابة الحوكمة الإلكترونية في دائرة الجمارك الكويتية، شمل مجتمع الدراسة دائرة الجمارك الكويتية، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لاستخدام تكنولوجيا المعلومات (الأجهزة المادية، البرمجيات، البيانات، الأفراد، الشبكات والاتصالات) على فاعلية تطبيقات بوابة الحوكمة الإلكترونية في دائرة الجمارك الكويتية.

١٦-دراسة محمد هاشم (٢٠١٢):

هدفت الدراسة إلى تحليل المشكلات المترتبة على تطبيق منظومة الحوكمة الإلكترونية على أهداف ومقومات النظام المحاسبي الحكومي، ولقد وجدت الدراسة حتمية تطبيق فكرة الحوكمة الإلكترونية في الوحدات الحكومية، نظرا للمنافع التي تحققت من تطبيق هذه الفكرة في العديد من البلدان، بالرغم من أوجه القصور الذي يعانيه النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية.

١٧-دراسة أكرم (٢٠١٢):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الرقابة على أنظمة التشغيل الإلكترونية المطبقة في الحوكمة الإلكترونية، توصلت الدراسة إلى أن مستوى الرقابة على أنظمة التشغيل الإلكتروني في دائرة ضريبية الدخل والمبيعات كانت مرتفعة وبأن أنظمة التشغيل الإلكترونية تساعد في تحقيق الرقابة المحاسبية للحكومة الإلكترونية من خلال توفير معلومات دقيقة، كاملة وقابلة للمقارنة، وأنه لا توجد صلاحية للمواطنين (المستخدم) لبدء الرأي بسلامة البيانات المعروضة، وإجراء التعديلات عليها، ولا يوجد إقبال لدى الأفراد والشركات الخاضعة للضريبة للتواصل مع الدائرة عن طيق الحوكمة الإلكترونية بشكل مقبول من وجهة نظر عينة الدراسة.

١٨-دراسة أصرف (٢٠١٢):

هدفت الدراسة إلى تطبيق مفهوم الحوكمة الإلكترونية وما تعتمد عليه من قدرات وإمكانيات العنصر البشري الذي يشكل بدوره أحد الأركان الهامة في بناء وتطبيق مفهوم الحوكمة الإلكترونية، توصلت الدراسة إلى أنه تم رفض الفرض الأول (لا توجد فروق جوهرية بين متطلبات تطبيق برنامج الحوكمة الإلكترونية باختلاف المتغيرات الديموغرافية) والفروض الفرعية المتفرعة عنه وقبول الفرض البديل (توجد فروق جوهرية بين متطلبات تطبيق برنامج الحوكمة الإلكترونية باختلاف المتغيرات الديموغرافية). كما تم رفض الفرض الثاني (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق برنامج الحوكمة الإلكترونية وبين أبعاد التمكين) والفروض الفرعية المتفرعة عنه وقبول الفرض البديل (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق برنامج الحوكمة الإلكترونية وبين أبعاد التمكين).

١٩-دراسة Lunardi et al., (2014)

هدفت الدراسة إلى مقارنة أداء مجموعة من الشركات التي اعتمدت آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات مع أداء مجموعة من الشركات المقارنة التي لم تعتمد آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات. توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي اعتمدت ممارسات حوكمة تكنولوجيا المعلومات تحسن أدائها بالمقارنة مع مجموعة المراقبة ولاسيما فيما يتعلق بالربحية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وهامش الربح، وأن آثار اعتماد آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي أكثر وضوحا في العام التالي من السنة التي اعتمدت فيها، وأن تأثير آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على العائد على حقوق المساهمين يختلف مع مرور الوقت لتصل إلى الأهمية الإحصائية فقط.

٢٠-دراسة (G.L. Lunardi and Others (2014)

تهدف الدراسة إلى: اختبار أثر تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للشركة حيث قامت هذه الدراسة بقياس الأداء المالي للشركة قبل وبعد تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات. توصلت الدراسة إلى: هناك تحسن في الأداء المالي للشركات التي قامت بتطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالمقارنة بالشركات التي لم تطبق هذه الآليات.

٢١-دراسة (Lunardi, et al., (2012)

هدفت الدراسة آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للشركات. توصلت الدراسة إلى:

- هناك اختلاف واضح في الأداء المالي بين الشركات التي قامت بتطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في السنوات اللاحقة عن السابقة لعملية التطبيق.
- تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات أدى إلى تحسين واضح في الأداء المالي للشركات التي قامت بتطبيقها، مقارنة بالشركات الأخرى.
- الشركات التي قامت بتطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات قد حققت عائد أكبر من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات قد حققت عائد أكبر من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات عن باقي الشركات الأخرى.

٢٢-دراسة (Navarro et al., (2012):

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على فعالية استخدام الحوكمة الإلكترونية في صناعة الاتصالات في اسبانيا، حيث أوضحت الدراسة أن الحوكمة الإلكترونية هي أحد أهم المفاتيح الرئيسية في نجاح أعمال القطاع العام، وتولت الدراسة إلى وجود فجوة واضحة في استخدام الحوكمة الإلكترونية، وخلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة في فعالية استخدام الحوكمة الإلكترونية هو حجم العمل، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على نوعية تكنولوجيا المعلومات المستخدمة وأدواتها لضمان فعالية استخدام الحوكمة الإلكترونية.

٢٣-دراسة (ITGI, (2011)

هدفت الدراسة إلى اختبار آثار تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات في (٢١) دولة. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات تساعد في خفض للتكلفة بدرجة كبيرة بالإضافة إلى الوضع التنافسي للشركة في مواجهة الشركات الأخرى. كما يتوقف نجاح تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على فعالية إدارة عملية التغيير ودقة تحديد الأهداف القابلة للتحقق، ونظم الاتصالات المتبادلة.

٢٤-دراسة (عبد العزيز ، ريهام، الجهوري، عصام، (٢٠٢١):

هدفت الدراسة الحالية إلي التعرف علي مفهوم الحوكمة الإلكترونية وأثرها علي استدامة تميز الأداء الجماعي، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

١. وجود علاقة ارتباط طردية بين أبعاد الحوكمة الإلكترونية واستدامة التميز في الأداء الجماعي مما يعني ذلك أنه كلما زاد اهتمام الجماعة بتطبيق الحوكمة الإلكترونية زاد استدامة التميز في الأداء بالجماعة.
٢. أكثر أبعاد الحوكمة الإلكترونية تأثيراً علي استدامة تميز الأداء الجماعي كان بعد الخطة الاستراتيجية.
٣. جاءت استراتيجية الجماعة مواكبة لاستراتيجية الحوكمة الإلكترونية بغرض تحقيق استدامة تميز الأداء داخل الجماعة.

٢٥- هدفت دراسة (M. Sumathy, 2020):

إلى وضع نظريات لإطار عمل وصفي متعدد الأبعاد لاستخدامه لفهم ممارسات الحوكمة الإلكترونية بشكل أفضل من وجهات نظر مختلفة ولفهم تصور المواطنين لممارسات الحوكمة الإلكترونية على المستويين الوطني والدولي.

٢٦- كما هدفت دراسة (Haouam, 2020)

إلى بيان أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار عمل COBIT على جودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد ارتباط حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT بأبعاه الأربعة على جودة التقارير المالية حيث تبين أن هناك علاقة طردية بين هذه الأبعاد وخصائص جودة التقارير المالية.

٢٧- ركزت دراسة (Ganesh N. et al, 2019)

على توضيح الأسس المفاهيمية للحوكمة الإلكترونية باستخدام المنهج النوعي وتحديد الاتجاهات العالمية في تقنيات الحوكمة الإلكترونية وتطبيقاتها المبتكرة، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الإلكترونية أوسع نطاقاً وترتبط بشكل أكبر بالتنظيم ومراقبة المعلومات من قبل المواطنين والحوكمة، على العكس نطاق الحوكمة الإلكترونية نطاقها ضيق وتقتصر على التعامل مع تقديم الخدمات والمعلومات عبر الإنترنت، كما يحدد البحث بعضاً من أفضل تطبيقات الحوكمة الإلكترونية المبتكرة في مجالات مشاركة المواطنين، وصنع السياسات، وإدارة الكوارث، والصحة، وإدارة النفايات، والتعليم.

٢٨- وتناول دراسة (Janashia, R, 2019)

الظروف المحيطة بإدخال الحوكمة الإلكترونية في جورجيا، حيث كان النظام الحالي في وضع جيد لإصلاح المجتمع والدولة نفسها، ومع ذلك عند التحول الديمقراطي تم استخدام تقنيات المعلومات بطريقة محدودة، بالإضافة إلى أن تشكل خصائص النظام المقترن بالقضايا الداخلية والخارجية تهديداً خطيراً لنجاح الحوكمة الإلكترونية في المقام الأول وعدم وجود أي خبرة سابقة في هذا المجال، وتوصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حد ذاتها ليست محركات تدفع الديمقراطية إلى الأمام.

• التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة يمكن للباحث استخلاص ما يلي:

- ١- تناولت معظم الدراسات على المعوقات في المراكز التكنولوجية نظراً لنقص بعض المتطلبات التي يجب توافرها لتطبيق الحوكمة الإلكترونية.
- ٢- كما تناولت بعض الدراسات كل من متطلبات الحوكمة الإلكترونية من خلال تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والتركيز على نوعية تكنولوجيا المعلومات المستخدمة إلا أنها لم تنطرق إلى محددات وضوابط تطبيق الحوكمة الإلكترونية.
- ٣- بينما لم تتناول غالبية الدراسات كل من محددات وضوابط تطبيق الحوكمة الإلكترونية لتدعيم وتحسين الشفافية والنزاهة وخاصة الحوكمة الكويتية.
- ٤- ومن ثم تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تركز على متطلبات ومحددات وضوابط تطبيق الحوكمة الإلكترونية بدولة الكويت والتعرف على مدى مساهمتها في تحسين قواعد الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية الكويتية.

٤- أهداف الدراسة:

- ١/٤- التعرف على مدى التزام الهيئات الحوكمة الكويتية بتطبيق الحوكمة الإلكترونية.
- ٢/٤- الكشف عن مدى توافر المتطلبات اللازمة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية لدى الهيئات الكويتية.
- ٣/٤- بيان محددات وضوابط تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الهيئات الحكومية الكويتية.

٤/٤ - دراسة طبيعة العلاقة بين تطبيق محددات الحوكمة الإلكترونية وتحسين جودة التقارير الحكومية.

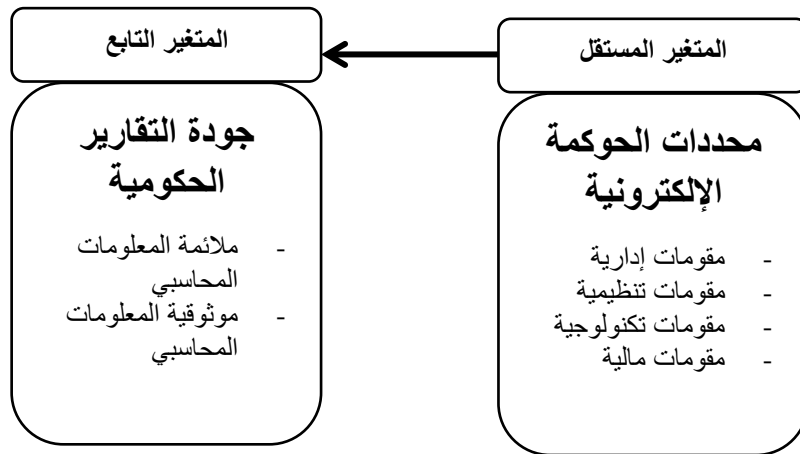
٥- أهمية الدراسة:

١/٥- الأهمية العلمية:

١. حداثة الموضوع في بيئة الأعمال السودانية ومن ثم توفير مادة علمية.
٢. إثراء المكتبة المحاسبية لمساعدة طلاب العلم والمعرفة علي معرفة العلاقة بين أثر تطبيق منظومة الحوكمة الإلكترونية وزيادة جودة التقارير المالية للوحدات الحكومية.
- ٢/٥- الأهمية العملية:
١. تتناول هذه الدراسة موضوع حديث ذو أهمية بالغة في الوقت الحالي بالنسبة للحوكمة الكويتية نظرا لتوجهها لتبني استراتيجيات التطوير والتحديث التنظيمي في أجهزة القطاع العام في دولة الكويت.
٢. تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لانسجامها مع توجهات الحوكمة الكويتية لتطبيق نظم ومفاهيم الحوكمة الإلكترونية.
٣. استخدام المنظمات للتقنية تحسن طريقة أدائها وتطوره بشكل جذري، مما يجعل المنظمات تستجيب بشكل سريع للمنافسة في عالم الأعمال.
٤. الحاجة الملحة للتحول نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية كأحد متطلبات التغيير نحو العالمية.

٦- فروض الدراسة:

- ١/٦- توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين المستقصى منهم حول مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية.
 - ٢/٦- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بني الحوكمة الإلكترونية وملائمة المعلومات المحاسبية.
 - ٣/٦- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الحوكمة الإلكترونية وموثوقية المعلومات المحاسبية".
- ٧- متغيرات الدراسة:



٨- منهج الدراسة:

أعتمد الباحث على ما يلي:

أولاً: الأسلوب الاستقرائي: ويتمثل في الاطلاع على الكتب والمراجع العلمية لعربية والأجنبية والأبحاث وما صدر عن المؤتمرات العلمية والدوريات ذات الصلة بموضع البحث.

ثانياً: الأسلوب الاستنباطي: وذلك من خلال تقديم مدخل مقترح يعكس العلاقة بين تطبيق محددات الحوكمة الإلكترونية ودورها في تحسين جودة التقارير الحكومية.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

١- مفهوم وأهداف الحوكمة الإلكترونية:

يجب فهم اصطلاح الحوكمة أولاً قبل الانتقال إلى مفهوم الحوكمة الإلكترونية وتأسيساً على ذلك فإن جوهر مصطلح الحوكمة إلى عملية صنع القرار والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات أو عدم تنفيذها , ولذلك جاء مفهوم الحوكمة الإلكترونية بأنه الاستخدام الفعال لـ (ICTs) لتحسين نظام الحوكمة , وبالتالي تقديم أفضل الخدمات , كما إن التطور في الحوكمة الإلكترونية يوفر الفرص, وإن تسخير إمكانيات (ICTs) يؤدي إلى المفهوم الدقيق (EG) وهو دعم وتنشيط الحوكمة الجيدة , وبالتالي فإن أهداف الحوكمة الإلكترونية هي مشابهة لأهداف الحوكمة الجيدة, وهي ظاهرة تطويرية تتطلب تغييراً في عقلية كل واحد من أصحاب المصالح "المساهمين والديرين التنفيذيين والمؤسسة نفسها" مع دعم شبكة الانترنت , وتحديد مسؤولية كل مستوي , وبالتالي سيؤدي ذلك إلى كفاءة وفاعلية الاعمال والخدمات.

لم يكن مفهوم الحوكمة ليذكر قبل عام ١٩٩٥ ولكن بعد ذلك حظى هذا المفهوم باهتمام واسع من لدن المختصين والمهتمين، والمفهوم الضيق للحوكمة قد يصف حالة النظام الرسمي لمساءلة الإدارة العليا من قبل حملة الأسهم، ولكن اتساع صيغة المناقشة لهذا المفهوم طرح مفهومًا واسعاً له تمثل في النظامين الرسمي وغير الرسمي معا ليخص الأطراف المستفيدة من المنظمة في المجتمع.

وتسعى الحوكمة من خلال الأهداف إلى تحقيق رفع كفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة ويمكن اجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق الحوكمة بما يأتي: (الحافظ، ٢٠١٢)

- ١- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.
- ٢- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.
- ٣- تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.
- ٤- زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

هي مجموعة من القوانين والخطط الإدارية لتنظيم عمل دوائر الدولة والشركات الأهلية وغيرها ويشترك فيها المجتمع المدني وقطاع الأعمال أي شبكة من المنظمات وكذلك هي وسيلة لتحسين الأداء الحكومي في الإدارة وعلى بناء الثقة بين الحكومة وجمهور المتعاملين معها من الأفراد، كما أنها تعمل على الارتقاء بكفاءة الجهاز الإداري للحكومة الإلكترونية والوصول بالخدمات إلى مستوى عالٍ من الدقة والسرعة

وضمن مستوى عالي من الكفاءة الانتاجية مع ندرة وقوع الخطأ مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الشفافية الإدارية (الشبيحة، ٢٠١٢).

تعرف منظمة اليونسكو الحوكمة الإلكترونية على أنها استخدام القطاعات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين تسليم المعلومات والخدمات وتشجيع مشاركتها مع المواطنين في عملية صنع القرارات وجعل الحوكمة أفضل من حيث فاعلية المساءلة والشفافية فالحوكمة الإلكترونية تتضمن نماذج جديدة من أنماط القيادة وطرائق جديدة في مناقشة القضايا العامة وحسم السياسات والاستثمارات وطرائق جديدة في الدخول للتعليم والاستماع للمواطنين وشكاواهم ومقترحاتهم وطرائق جديدة لتنظيم وتسليم الخدمات والمعلومات فالحوكمة الإلكترونية تحتوي مضامين أوسع وأشمل من الحوكمة الإلكترونية فهي تغير من اتجاه علاقة المواطنين بالحكومات وفيما بينهم كذلك وأن الحوكمة الإلكترونية يمكن لها أن تترافق مع أربعة مصطلحات في المواطنة، المسؤولية والمشاركة والتحويل والتمكين (Pavia and Sharma, 2011)

على الرغم من اختلاف في المفاهيم الحوكمة الإلكترونية في الكثير من الجوانب إلا أنها تركز في جميع جوانبها على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق حكم ذات كفاءة وفاعلية من أجل تقليل الإجراءات الروتينية والفساد، كما تشير الحوكمة الإلكترونية إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل ودعم عمليات وهياكل نظام الحوكمة، لذلك تنقسم هياكل الحوكمة الإلكترونية إلى المشاركة الإلكترونية، والتشاور الإلكتروني والتحكم الإلكتروني (Lim and Din, 2013).

ومفهوم الحوكمة الإلكترونية يستند على استخدام تكنولوجيا المعلومات تهتم بالعمليات المتعلقة في تشكيل استراتيجية المنظمة المستندة على المعلوماتية التي تتطابق أهدافها مع استراتيجية المنظمة العامة، وكذلك توفير الإجراءات والقوانين والسياسات التي تكفل عدم خروج الوحدات والأقسام العاملة في تقنيات المعلومات عن الاستراتيجية العامة التي تصنعها المنظمة، وهي بذلك تكون بمثابة الوسيلة التي تضمن للمجتمع قيام الإدارة بالاهتمام والعناية بمصالح كافة الأطراف (Freeland, 2016).

والحوكمة الإلكترونية تعني أيضا حوكمة المعلومات وذلك من خلال تهيئة وتنظيم العلاقات بين مقدم الخدمات التكنولوجية ومستخدمي هذه المعلومات سواء علي الصعيد الداخلي أو الخارجي، أما الإدارة المعلوماتية فهي تقوم بالتركيز علي كافة الأعمال الداخلية والإجراءات المتعلقة بعمل المنظمة من خلال تجهيز وتركيب وتشغيل الأنظمة اللازمة لإتمام العمليات المالية، وبما يعزز الحوكمة فيها (Solomon et al, 2013).

تمثل الحوكمة الإلكترونية عقدا جديدا بين الفئات الثلاث الفاعلة وهي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك ضمن اطار شراكة تكاملية تهدف إلى إبراز أفضل القدرات مع إدارة شؤون الحكم المحلي بطريقة رشيدة، لتصبح الريادة بالحياة الاقتصادية للقطاع الخاص في ظل تنافسي شديد قائم علي مبدأ الحرية الاقتصادية، بحيث تعمل الحكومة علي ضمان الحريات السياسية والاقتصادية بالمجتمع مما يعزز من كفاءة الجهاز الإداري وتنمية الموارد البشرية من خلال الاهتمام بمختلف أوجه الحياة وتعزيز مبدأ المساواة أمام القانون، أما عن المجتمع المحلي فهو مسؤول عن تعبئة الأفراد في منظمات فاعلة وقوية تشارك بكل جدية في الأنشطة الاقتصادية والثقافية والسياسية والإدارية وتؤدي دورا هاما في التأثير علي السياسات العامة.

الحوكمة الإلكترونية هي نمط حديث للعمل، يقوم علي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة مرفقة بتغييرات علي مستوى التنظيم وسلوكيات الأفراد، وتهدف إلى مشاركة المواطنين وإعادة النظر في دور الحكومة ووصانفها، بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة في إتخاذ القرارات وتحقيق جودة الخدمات العمومية وتجسيد مبدأ الديمقراطية الإلكترونية.

الحوكمة الإلكترونية تعتبر نمطا حديثا للتسيير، أساسه استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة مرفقة بتغييرات علي مستوى التنظيم وسلوكيات الأفراد وتهدف إلى تحقيق مشاركة المواطن وإعادة النظر في دور الحوكمة ووظائفها بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات وتحقيق جودة الخدمات العمومية وتجسيد مبدأ الديمقراطية الإلكترونية (عدمان، ٢٠١٤).

وحددها (Sabania 2019) بأنها العمليات التنظيمية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات لتمكين المنظمة من تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

ويرى الباحث أن الحوكمة الإلكترونية هي مجموعة من الأنشطة التنظيمية لها إطار قانوني وتعتمد بشكل كلي على تكنولوجيا المعلومات وتعمل على تحسين عملية الاتصال بين إدارات المنظمة وعمالها الخارجيين بما يحسن من جودة الخدمات العامة ويعزز من مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة والاستجابة. من خلال التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف الحوكمة الإلكترونية بانها: استخدام سلطات الإدارة العامة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحصول علي كفاءة وفاعلية وشفافية تبادل المعلومات بين : الحكومة والمواطنين والشركات والأفراد العاملين , وتوفير الوصول إلي هذه المعلومات واستخدامها.

تهدف الحوكمة الإلكترونية إلي جعل المجتمع يقوم علي المعرفة علي المدى الطويل , وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أدوات للحوكمة الإلكترونية , ومن أهم أهداف الحوكمة الإلكترونية ما يلي : (Ghimere,2013)

١. تحسين آلية تقديم الخدمات الحكومية.
 ٢. تمكين المواطنين من خلال الحصول علي المعرفة والمعلومات.
 ٣. لجعل الخدمات الحكومية أكثر كفاءة وفاعلية , والحد من الأعباء الإدارية للحكومة.
 ٤. لجعل الحكومة أكثر مساءلة.
 ٥. المساعدة علي تخفيض تكلفة الخدمات الحكومية.
 ٦. تعزيز الشفافية علي عملية الحكم.
 ٧. تشجيع مشاركة المواطنين/ إشراكهم في المعرفة والمعلومات , وبما يحقق بناء مجتمع صالح.
- إن نجاح الحوكمة الإلكترونية في تحقيق أهدافها يعتمد على التطبيق السليم مما يؤدي إلى تحقيق عدة فوائد تؤدي إلى إصلاح من عدت جوانب في الإدارة العامة (القطاع العام) تسعى الحوكمة الإلكترونية إلى تحقيق عدد من الأهداف:

- ١- توفير المعلومات الدقيقة والحديثة لدعم اتخاذ القرار والوصول إلى اقتصاد متنوع تنافسي.
 - ٢- جودة الخدمات وقياس مدى استخدامها من قبل الجمهور المستهدف.
 - ٣- تحديد الأدوار التنظيمية والمسؤوليات في إطار اطلاق مشاريع الحوكمة الإلكترونية.
- تعد نقطة الانطلاق نحو تقديم الخدمات الإلكترونية والخروج بها من نطاقها الجغرافي وإمكانيتها البشرية المحدودة وتوصيلها للمستفيدين في أماكن تواجدهم في المدن الأرياف في وقت قياسي.

٢- أبعاد الحوكمة الإلكترونية:

١- القدرات والموارد البشرية:

إن بناء قدرات الموارد البشرية كمفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، إذ عرف بناء القدرات في مجال الموارد البشرية بأنه تطوي المعرفة والمهارات والمواقف لدى الأفراد ومجموعات الأشخاص ذوي الصلة بتصميم وتطوير وإدارة وصيانة البني التحتية المؤسسية والتشغيلية والعمليات ذات الأهمية المحلية.

٢- المعايير والتطبيقات:

تعد المعايير والتطبيقات بأنها الوثائق التي تم تأسيسها بتوافق الآراء وتتم الموافقة عليها من قبل لجنة المشكلة في المنظمات، إذ توفر قواعد أو توجيهات أو خصائص للأنشطة أو نتائجها، وتهدف إلى تحقيق الدرجة الأمثل من النظام في السياقات التنظيمية، فقد تكون هناك إجراءات اتجاه الموظفين مثل العقوبة، سواء كانت مدنية أم جنائية، إذ أن أهم وظائف المعايير هي: التوافقية، الجودة، المعلومات ، تحسين التنوع (عديمان، ٢٠١٤).

٣- البنية التحتية للتكنولوجيا:

إن إنشاء بنية تحتية للحكومة الإلكترونية تتكون من ثلاث أجزاء وهي البنية التحتية للبرامج، والبنية التحتية للأجهزة والبنية التحتية التقنية، بدون أي من هذه العناصر، لا يمكن أبدا تنفيذ الحكومة الإلكترونية.

٤- إدارة الموارد المالية:

تشير إلى أن إجمالي الاستثمار النقدي المطلوب لضمان نجاح الحكومة الإلكترونية، إذا كانت مبادرة الحكومة الإلكترونية مبنية على البنية التحتية وتكنولوجيا الاتصالات فإنها تجعل المبادرة أقل كلفة من حيث رأس المال (محمد، ٢٠٢٠).

٥- الرقابة والتقييم:

تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات الخاصة التي تساعد المنظمة من التأكد أن تعليماتها قد تم تنفيذها والتزام بها، وتساعد أيضا التأكد من القيام بالتصرفات الضرورية في التعرف على الاخطار المختلفة التي تتوق تحقيق أهداف الوحدة.

٣- مؤشر قياس الحكومة الإلكترونية

هناك عدة مؤشرات تستخدم لقياس مستوي الحكومة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية، كون أن قياس الحكومة الإلكترونية ليس بالأمر الجديد فمنظمات الأمم المتحدة وبالتعاون مع الجمعية الأمريكية للخدمات العامة يقومان بدعم فريق العمل الدولي منذ عام ٢٠٠٣ والذي يعمل علي قياس مستوي الحكومة الإلكترونية لدي المواقع الإلكترونية لبلديات أكثر مئة عام في العالم تستخدم الاتصالات، علما بأن مؤشرات القياس الحالية لمستوي الحكومة الإلكترونية موجهة من أجل قياس المواقع الإلكترونية علي الانترنت فقط، في حين يوجد هناك وسائل اخري لا يتم قياسها وهي في ازدياد مضطرد علي سبيل المثال الخدمات الإلكترونية التي تقدم من خلال الهواتف المتنقلة الذكية، أكشاك الخدمة الإلكترونية، البطاقة الذكية، التليفزيونات الذكية وغيرها، أما بالنسبة إلي الاسس التي تستخدم لقياس مستوي الحكومة الإلكترونية، فهناك خمس مؤشرات رئيسية يتم من خلالها قياس وتقديم مستوي حوكمة المواقع الإلكترونية (أحمية، ٢٠١٤):

١. **الخصوصية والامان**: يقوم هذا المؤشر بقياس مدي خصوصية وامن الموقع الإلكتروني من خلال طرح العديد من الأسئلة عن أهم العناصر الأساسية في موضع سياسات الخصوصية والأمان.
٢. **قابلية الاستخدام**: يتمحور هذا المؤشر حول الوظائف الأساسية العامة للمواقع الإلكترونية. مثل سهولة التنقل بين الصفحات والسهولة في الاستخدام، وايضا يتطرق هذا المؤشر لشكل الموقع الإلكتروني من حيث التجانس والوضوح.
٣. **المحتوي**: يهتم هذا المؤشر بمضمون الموقع الإلكتروني من المعلومات الإلكترونية التي يقدمها ومدي انتمائها للمنظمة، وايضا يهتم هذا المؤشر بطرق عرض المعلومات الإلكترونية وكيفية الوصول لها.
٤. **الخدمات**: يدور هذا المؤشر حول صنفين من الخدمات، خدمات للمواطنين، وخدمات للأفراد العاملين وقطاع الشركات، ويركز هذا المؤشر علي وجود خدمات ومستوي الخدمات مثل خدمات التسديل والدفع الإلكتروني وغيرها من الخدمات الإلكترونية.
٥. **الشفافية الإلكترونية**: بشكل عام تشير الشفافية إلى انفتاح العمليات والأنشطة الحكومية التي يمكن تحقيقها من خلال ترتيب المعلومات الكافية المتاحة والتي يمكن للمواطنين الوصول إليها، توفر الحكومة الإلكترونية باستمرار فرصاً لرصد الأنشطة الحكومية من قبل مجموعة واسعة من الأشخاص والتي يمكن أن تزيد الشفافية وتقليل الفساد.
٦. **المشاركة الإلكترونية**: تعتبر مشاركة المواطنين والمجتمع المدني عاملاً أساسياً في عملية التنمية، لكونها تساهم في دعم الحكم الديمقراطي، وتسهل التفاعل بين الدولة والمجتمع من خلال مشاركة المواطنين بالمساهمة في اتخاذ القرار ومساءلة صانعي القرار عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
٧. **المساءلة الإلكترونية**: المساءلة هي أحد المكونات الرئيسية للحكومة وهي تتكون من محاسبة الموظفين العموميين والمحافظين من حيث مسؤولياتهم وإجراءاتهم وقراراتهم بما في ذلك صناع السياسات

والمخططين والمديرين ومقدمي الخدمات والعاملين والنتائج والعقوبات المفروضة إذا لم تكن الخرجات والنتائج المحددة التي سلمت نزيه أي تطبيق المساءلة على الجهات الفاعلة في المنظمات وتعتبر بأنها خطوط واضحة وفعالة للمساءلة القانونية السياسية – المالية – الإدارية.

٨. **التدقيق الإلكتروني:** نشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة وإنه يساعد المنظمة في تحقيق أهدافها من خلال جلب منهجية نهج منضبط لتقييم وتحسين فعالية المخاطر لعمليات الإدارة والرقابة والحوكمة ويمكن أن يشير التدقيق إلى القضايا المالية ولتحقيق الأداء والخدمات الاستشارية للحكومات يتطلب التدقيق الفعال مشاركة المواطنين في عملية التدقيق وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحوكمة سوف يؤدي إلى الوصول للطرق الجديدة والمبتكرة وأيضا توفير كافة المعلومات الخاصة بالحكومة للمواطنين بأسرع وقت وأقل جهد.

٤- واقع الحوكمة الإلكترونية في دولة الكويت

لقد بذلت الحكومة الكويتية جهودا كبيرة في توفير جميع المتطلبات الأساسية والبنى التحتية اللازمة والضرورية ومقومات الحوكمة الإلكترونية المتعلقة بتوفير وتأهيل الكوادر الفنية الوطنية التي تمتلك القدرة على التعامل مع المعطيات التكنولوجية المتقدمة، وبالشكل الذي يكون متناسبا مع الظروف التي تمر بها دولة الكويت، بحيث يتم استخدام مختلف السبل المتعلقة باستخدام التطبيقات المتعلقة بها في أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، الأمر الذي مهدت له الدولة بالجهود المستمرة والحثيثة وبالتأييد اللازم من متخذي القرارات على أعلى المستويات حيث تعتبر الحوكمة الإلكترونية أحد الخطط الطموحة من أجل أحداث النقطة الحضارية بالتطوير الجزري في الاداء الذي تؤديه الاجهزة الحكوميه (ابو العطا، ٢٠١٣) ومن هذه المنطلقات فقد قام مجلس الوزراء الكويتي قراره رقم (٧٥٩) لسنة ٢٠٠٠ والمتعلق بتشكيل لجنة وطنية عليا تكون مهمتها الأساسية إدخال مختلف الاستخدامات التكنولوجية المتقدمة المتطورة في مجال إدارة وتسيير أعمال الحكومة الإلكترونية وبرئاسة صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء، حيث كان هذا القرار تأكيد واعتراف بأهمية وحساسية مشروع الحكومة الإلكترونية، وقد تبع تلك القرارات صدور مرسوم وزاري يحمل الرقم (٢٦٦) لسنة ٢٠٠٦ والذي يقضي بإنشاء الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات. وقد بدأت بوابة الحكومة الإلكترونية في أجهزة ودوائر دولة الكويت وترتكز بشكل اساسي علي أهمية تحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين وتحسين كافة الأنشطة والإجراءات من أجل تأمين وتقديم مستوي الخدمة العالي وتوفير الوقت وضمانها باستخدام أفضل وأحدث تقنيات المعلومات (النقري، ٢٠١٢).

كذلك فإن بوابة الحكومة الإلكترونية تعد بمثابة الطرح الجديد في كافة المجالات والأعمال الإدارية العامة، بحيث يتم تقديم جميع الخدمات الحكومية للمستفيدين منها والتبادل الوثائق والمعلومات الإلكترونية، وذلك من أجل تبديل الإجراءات التي يتم إتمامها على العمل بشكل يدوي وتلك علي الورق إلي طريقة أخرى معتمدة علي تقنيات المعلومات والاتصالات بمختلف أساليبها وأنواعها، وبشكل يؤدي إلي تطوير وتحسين مستوي الجودة في الخدمات المتقدمة والتقليل من تعقيداتها الإدارية والعمل علي تحقيق أحسن الدرجات في نيل الرضا للمستفيدين من تلك الخدمات، وذلك بربط القطاعين العام والخاص والمشارك والأفراد في البيئة الرقمية المتطورة (حسين، ٢٠١٤).

ويري الباحث أن قرار المشروعات المتعلقة بتطبيق بوابة الحكومة الإلكترونية في الأجهزة والمؤسسات الكويتية، جاء من اجل مواكبة السماعى والجهود التي تحاول الحكومة الكويتية الهادفة في تحسين وتطوير لأعمال في هذه الأجهزة والمؤسسات وبشكل يضمن التحسين المستمر للخدمات التي تقدم للمواطنين وتسهيل عمليات التواصل معهم من خلال التعدد في القنوات المستخدمة لتقديم الخدمات .

٥- مراحل تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الهيئات الحكومية:

نظراً لأهمية الحوكمة الإلكترونية في الهيئات حيث أنها تعتمد على القوانين والتشريعات ومعايير التميز على كافة أقسام الهيئة على أساس المساءلة والمشاركة الإلكترونية، والشفافية، الذي بدوره يحقق أهداف الهيئة، ولضمان تطبيق مبادئ الحوكمة يجب الإسراع في تطبيق الحوكمة الإلكترونية لما لها من دور فعال في رفع كفاءات الهيئات، ويمكن تحديد مراحل تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الهيئات كما يلي:

- مرحلة التعريف بالحوكمة الإلكترونية بالهيئات: هي البداية وتعتبر أهم مرحلة لأنها تفرق بين الحوكمة الإلكترونية كثقافة وكأسلوب إداري يتم الالتزام به، وتوضيح فوائدها وأبعادها ووسائلها. (سلياني، ٢٠١٧)
- بناء البنية الأساسية للحوكمة الإلكترونية: تعتمد على بناء بنية تحتية للحوكمة الإلكترونية تتناسب مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمتغيرات التكنولوجية السريعة (محمد، ٢٠١٥).
- وضع خطة استراتيجية للحوكمة الإلكترونية وتحديد زمن للقياس: تحتاج لوضع برنامج زمني وخطة استراتيجية محدد بها المهام والصلاحيات والالتزام بها، لتحقيق الأهداف المرجوة.
- مرحلة تنفيذ الحوكمة الإلكترونية: هذه المرحلة تبدأ بقياس مدى رغبة واستعداد كافة الأطراف لتطبيق الحوكمة الإلكترونية (منال، ٢٠١٤).
- مرحلة المتابعة والتطوير: آخر مرحلة ويتم التأكد من تنفيذ وتطبيق الحوكمة الإلكترونية من خلال المراقبة والمراجع الداخلية والخارجية والتدقيق في آلية تنفيذ العمليات الإدارية.

٦- مفهوم جودة التقارير المالية:

- عُرفت بأنها خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير وهذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات التي تتوقف علي درجة الثقة في المعلومات. (علي، ٢٠١٣)
- كما عرفت جودة التقارير المالية أيضاً بأنها: "ما تتصف به المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن نخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة المعايير القانونية. (محمود، ٢٠١٣).
- وعرفت أيضاً بأنها: مدي تقديم التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الإقتصادي للشركة أو المؤسسة والوضع المالي بها. (معتز، ٢٠١٣).
- كما تم تعريف جودة التقارير المالية بأنها: المقدار الذي تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحتويه من منفعة للمستخدمين. من التعريفات والتضليل أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد علي تحقيق الهدف من إستخدامها. (سامح، ٢٠١١).
- وعرفها كاتب آخر بأنها: ما تتمتع به المعلومات المحاسبية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريفات. (دعاء، ٢٠١٢).
- كما عرفت جودة التقارير المالية بأنها: مدي قدرة تلك التقارير علي تمكين مستخدميها أو قارئها من إستخلاص الجوهر الإقتصادي الحقيقي لها ويتحقق ذلك من خلال تضمين تلك التقارير لكافة المعلومات الملائمة والموثوق فيها عن أداء الشركات ووضعها المالي (أحمد، ٢٠١٣)
- وعرفها كاتب آخر بأنها: توافر الخصائص الأساسية للمعلومات التي تكفل تحقيق التقارير المالية لأهدافها الأساسية والتي تتمثل في الوفاء بحاجة مستلمي التقارير المالية وحماية المستثمرين. (مدثر، ٢٠١٣)
- تعرف جودة التقارير بأنها: الدقة التي تنقل بها التقارير المالية معلومات عن العمليات في الشركة ولا سيما التدفقات النقدية المتوقعة وذلك لإطلاع المستثمرين في الأسهم علي هذه المعلومات ويجب أن تقدم التقارير المالية إلي تقدم أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والتي تساعد في إتخاذ القرارات الإستثمارية السليمة وتقدم معلومات لمساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في تقدير مبالغ وتوقيت وعدم اليقين من المقبوضات النقدية المستقبلية. (طارق، ٢٠١١)
- كما عرفت جودة التقارير المالية بأنها: الدقة التي تفصح بها التقارير المالية عن المعلومات المرتبطة بعمليات الشبكة ولا سيما المتعلقة بقدرتها علي تقدير التدفقات النقدية المتوقعة والتي يهتم بها المستثمرون. (منال، ٢٠١٠)

ويري كاتب آخر أن جودة التقارير المالية أنها: تقوم علي مرتكزين أساسيين هما:

المرتكز الأول: درجة دقة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وتعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية وأن تكون معلومات دقيقة ويجب أن تتوفر به خاصية الصدقة في التعبير وخاصة عدم التحيز. المرتكز الثاني: مدي جودة نظام الإفصاح عن المعلومات ويفسر ذلك بمقداره الإدارة من خلال النجاح في تقديم معلومات بالقدر المناسب والتوقيت المناسب لأطراف معينة. (عاطف، ٢٠١٣)

كما عرفها الإتحاد الدولي للمحليين الماليين بأنها: الوضوح والشفافية في توافر المعلومات في التوقيت المناسب. (رشا، ٢٠١٤)

وسينتج الباحث من مفهوم جودة التقارير المالية الآتية:

يجب أن يتم إعداد التقارير المالية علي رجة عالية جدا من المصدقية والشفافية وأن تكون هذه التقارير المالية المصدرة من قبل المنشآت قد تم إعدادها بناء علي المعايير القانونية والمحاسبية وأن تكون واضحة وخالية من التحريفات وتتسم بالملاءمة وإمكانية الإعتماد عليها.

٧- طرق قياس جودة التقارير المالية:

يشمل الهدف الرئيسي للتقارير المالية في توفير معلومات مالية خاصة بالوحدة المصدرة للتقارير علي أن تتسم تلك المعلومات بالجودة من أجل أن تكون مفيدة في عملية صنع القرارات الاقتصادية، تعددت طرق قياس ومؤشرات جودة التقارير الحالية وذلك من خلال قياس جودة التقارير المالية باستخدام خصائص جودة المعلومات بشكل مباشرة. (يونس، ٢٠٠٥)

قياس جودة التقارير المالية باستخدام خصائص جودة المعلومات:

يهدف هذا الأسلوب إيل تقييم فحص مدي فائدة المعلومات الواردة بالتقارير المالية لعملية إتخاذ القرار عن طريق قياس مدي وفائدتها بخصائص جودة المعلومات الواردة بالإطار الفكرية للمحاسبة ويعتبر قياس جودة التقارير المالية بالإعتماد علي خصائص جودة المعلومات مقياس مباشر لجودة التقارير المالية.

يتميز هذا الأسلوب بأنه مقياس أكثر شمولية لجودة التقارير المالية حيث يقوم بتقييم الأبعاد المختلفة لدي وفاء المعلومات الواردة بالتقارير المالية باحتياجات متخذي القرار (فائدتها لعملية صنع القرارات) إلا أن غالبية تلك المحاولات قد عانت من بعض القصور ومنها علي سبيل المثال اعتمادها علي إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية بدلا من الإعتماد علي الإطار المشترك وبالتالي إمكانية وجود بعض التناقضات مع الإطار الجديد هكذا تعاني من نقص المحتوي وذلك لتركيزها علي خاصيتي الملاءمة والموثوقية (حاليًا التمثيل الصادق) مع إهمال الخصائص الأخرى مثل القابلية للفهم والقابلية للمقارنة واللاتي من المهم أخذها في الحسبان عند تقييم جودة التقارير المالية.

تعددت الدراسات التي تناولت قياس جودة التقارير بالإعتماد علي خصائص جودة المعلومات.

٨- خلاصة للمقاييس:

إن الإرتقاء بمقياس جودة التقارير المالية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة فقط لا يضمن تحقيق الجودة، فجودة التقارير المالية تتوقف علي العديد من العوامل والمحددات المتعلقة ببيئة الممارسة وما يحكمها من ظروف ومتغيرات ومن أهم هذه العوامل والمحددات ما يلي: (صلاح، ٢٠٠٧)

أ- النظام القانوني والسياسي والإقتصادي للدولة.

ب- المعايير المحاسبية

ت- الحوافز من تطور الأسواق، هيكل رأس المال، الملكية، التدخل الحكومي والنظم الضريبية البيئية الثقافية، حوافز معدي التقارير المالية والمراجعة وتطبيقات الحوكمة.

ويري كاتب آخر أن العوامل المؤثرة علي جودة التقارير المالية:

وحدد هذا الكاتب ثلاثة عوامل أساسية تحدد جودة التقارير المالية ونشتمل:

- (أ) معايير المحاسبة
(ب) العوامل النظامية.
(ج) دوافع الإدارة. (فاتن، ٢٠١٢)

واستنتج الباحث استخلاصا من تعريف الإتحاد الدولي للمحاسبين أن التقارير المالية تمثل مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات لنماذج متعددة وتنبؤية الغرض في اتخاذ العديد من القرار علي المستويات الإدارية والتنفيذية، وذلك لأنها تقوم علي متكزين أساسيين هما: درجة دقة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وهي من أهم العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية، وكذلك مدي جودة نظام الإفصاح من خلال النجاح في تقديم معلومات بالقدر المناسب والتوقيت المناسب للأطراف المستفيدة.

كما استنتج الباحث أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو توفير معلومات مالية عالية الدقة والجودة والحدثة بالوحدة لتساعد في إتخاذ القرارات الاقتصادية، وتتبع أهمية التقارير المالية في ما تحويه من معلومات وما يمكن أن تتعرض له من تحريفات وتعديلات مما تسبب في ما يعرف بالتقارير المالية الإحتيالية. لذا يتوجب التعامل مع مختلف طرق قياس جودة التقارير المالية: الواجب استخدامها لتقييم مدي ما تنسم به المعلومات من الجودة والدقة.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

أولاً: مجتمع الدراسة: الهيئات الحكومية الكويتية والتي يبلغ عددها (١٨٠).

ثانياً: عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في ثلاث هيئات حكومية كويتية وهي هيئة تشجيع الاستثمار، هيئة إدارة الفتوى، ديوان الخدمة المدنية، وتتمثل مبررات اختيار العينة حيث تمثل هذه الهيئات أولى هيئات التحول الرقمي في دولة الكويت، يعتبر من الهيئات الأكثر خدمة للمواطنين.

ثالثاً: أسلوب الدراسة الميدانية:

اعتمد الباحث في الدراسة الميدانية على أسلوبين هما:

١ المقابلات الشخصية سواء المباشرة، أو غير المباشرة لتحديد مجتمع الدراسة.
لتحديد حجم العينة موضوع الدراسة تم تحديد الأسئلة التي يمكن أن تتضمنها قوائم الاستقصاء.
اقتصرت الدراسة على الهيئات الحكومية الكويتية.

ونظرا لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات الخاصة بالدراسة وذلك نظرا لاعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، فقد اعتمد الباحث على أسلوب العينة باستخدام العينة العشوائية البسيطة وتم الاعتماد في تحديد حجم العينة على المعادلة التالية: (Ranjana, 1996).

- معادلة العينة:

$$n = \left(\frac{Z_{\alpha/2} \times s}{d_i} \right)^2$$

١- حجم العينة = n

٢- القيم المعيارية المقابلة $Z_{\alpha/2} = 1,96$

٣- قيمة خطأ التقدير $d_i = (0,05)$

٤- الانحراف المعياري للعينة الاستطلاعية = s

$$n = \left(\frac{1.96 \times s}{0.10} \right)^2 = \sim$$

$$n = \left(\frac{1.96 \times 0.36}{0.05} \right)^2 = 199$$

قام الباحث بتوزيع عدد ٢٠٠ استمارة استقصاء تحسبا لاي إخفاق فى الحصول على رد من بعض أفراد العينة من الإدارات المختلفة بالهيئات الحكومية، وتم استبعاد عدد ٢٠ قائمة استقصاء غير متكامل، والنتائج النهائي لعينة الدراسة بلغ (١٨٠) استبانة متكاملة.

- تم استخدام عينة عشوائية لمنع التحيز فى اخذ العينة.

- المجتمع المسحوب منه العينة موجهة لكل من الادارة العليا، الادارة المالية، وادارة المراجعة وادارة تكنولوجيا المعلومات، بالهيئات الحكومية.

٢ - قوائم الاستقصاء:

يرتبط استخدام قوائم الاستقصاء بالمقابلات والاستفسارات التي تنطوي عليها قائمة الاستقصاء، وقد تم العرض على عينة من الهيئات الحكومية لأخذ آرائهم حول وضوح الصياغة وعدم وجود صعوبة في فهم العناصر، وكيفية الإجابة عنها واما إذا كان بالإمكان إضافة عناصر أخرى للقائمة، وكان لذلك مردود إيجابي على صياغة ومحتوى القائمة.

ويوضح الجدول التالي عدد قوائم الاستقصاء المفردة والمعاددة ونسبة الردود.

جدول رقم (١)

قوائم الاستقصاء الموزعة والمعاددة ونسبة الردود

عينة الدراسة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستلمة والصالحة للتحليل	نسبة الردود
المجموع	٢٠٠	١٨٠	٩٠%

تم الحصول على البيانات حول المتغير المستقل والتابع من خلال مجموعة من عبارات تحتوي على جوانب إيجابية أخذ تدرجها الشكل:

موافق تمامًا ٥	موافق ٤	محايد ٣	غير موافق ٢	غير موافق تمامًا ١
----------------	---------	---------	-------------	--------------------

وعن طريق تجميع الدرجات التي أعطاها الفرد لكل من العبارات أمكن الحصول على مجموع كلي يعبر عن رأيه فيما يتعلق بالمتغير المستقل محل الدراسة وذلك بعد حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للإجابات.

رابعاً: نتائج اختبارات الفروض البحثية:

يركز الباحث على اختبار فروض الدراسة بهدف تناول مختلف أبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها وذلك كما يلي:

١- اختبار الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على "توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين المستقصى منهم حول مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية".

ولقياس معنوية الفروق بين عينة البحث ومجتمع الدراسة لقياس مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية ، تم استخدام اختبار "ت" لعينة واحدة ثم حساب معنوية اختبار "ت" على أساس مستوى معنوية

أقل من (٠,٠٥) ليدل على معنوية الفروق بين المتوسط الحسابي لعينة الدراسة ومعلمة المجتمع، رفض فرض عدم القائل بأن المتوسط الحسابي لمجتمع الدراسة قد بلغ قيمة معينة (٣,٠) على مقياس ليكرت الخماسي وبذلك نؤيد الاتفاق بين آراء المستقصى منهم بشأن مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية، اما إذا كان مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥) دل ذلك على عدم وجود فروق معنوية بين المتوسط الحسابي لعينة الدراسة ومعلمة المجتمع.

وفيما يلي نتائج الإجابة على الفرض البحثي الاول:

تم استخدام إختبار "ت" لعينة واحدة **one sample t-test** تثبت التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية.

جدول رقم (٢)

يوضح التحقق من مدى اتجاه آراء المستقصى نحو مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية باستخدام اختبار ت لعينة واحدة (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

القرار	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	العدد	درجات الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	البعد	
						المستوى المعنوية	الدلالة
دالة*	٤,٠٢	٠,٤٢٩	١٨٠	١٧٩	٣٢,١٤٠	٠,٠١	إجمالي مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

يتضح من الجدول رقم (٢) :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (٣٢,١٤٠)، بمتوسط حسابي (٤,٠٢)، وهذا أكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، بمعنى اتفاق المستقصى منهم بالموافقة على مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية على جميع الفقرات والاتجاه العام.

اثبات الفرض الأول:

نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول محور (مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية)، والاتجاه الايجابي للمستقصى منهم على هذا البعد.

وتم استخدام اختبار كروسكال ويلز **Kruskal Wallis** لأكثر من عينتين لاختبار الفروق حول مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية ترجع الى متغير المؤهل العلمي، الإدارة، سنوات الخبرة ويوضح الجدول التالي رقم (٣) النتائج.

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار كروسكال ويلز **Kruskal Wallis** لآراء المستقصى منهم حول مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية طبقاً الى (المؤهل العلمي، الإدارة، سنوات الخبرة)

النتيجة	الدلالة	مستوى المعنوية	قيمة كروسكال Kruskal Wallis	المتغير
لا توجد فروق	غير دالة	0.09	٦,٤٨٤	المؤهل العلمي
لا توجد فروق	غير دالة	٠,٨٥	0.794	الإدارة التابع لها

لا توجد فروق	غير دالة	0.52	٢,٢٤٨	سنوات الخبرة المهنية
--------------	----------	------	-------	----------------------

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

تم استخدام اختبار Kruskal Wallis ومع ملاحظة نتائج التحليل تبين ان مستوى المعنوية المحسوب عند جميع المتغيرات الموجودة بالجدول أكبر من مستوى المعنوية عند (0.05)، وهذا يعنى انه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الدراسة لمقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية محل الدراسة ترجع الى متغير المؤهل العلمي، الإدارة، سنوات الخبرة، أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ادراكات المستقصى منهم حول مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية ترجع لمتغيرات: المؤهل العلمي، الإدارة، سنوات الخبرة، بمعنى الاتفاق في الآراء.

٢- اختبار الفرض الثاني:

يشير الفرض الثاني إلى "توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول انعكاسات الحوكمة الالكترونية علي تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية" باستخدام إختبار "ت" لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية

جدول رقم (٤)

يوضح التحقق من مدى اتجاه آراء المستقصى نحو تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية باستخدام اختبارات لعينة واحدة (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

القرار	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	العدد	درجات الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	البعد	
						مستوى المعنوية	الدلالة
	٣,٩٠	٠,٤٤	١٨٠	١٧٩	٢٧,٣٥١	٠,٠١	إجمالي تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

يتضح من الجدول رقم (٤) :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (٢٧,٣٥١)، بمتوسط حسابي (٣,٩٠)، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، بمعنى اتفاق المستقصى منهم بالموافقة على تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية على جميع الفقرات والاتجاه العام.

اثبات الفرض الثاني:

نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول (تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية)، والاتجاه الايجابي للمستقصى منهم على هذا البعد.

كما تم استخدام اختبار Kruskal Wallis لاختبار الفروق حول تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية ترجع الى متغير المؤهل العلمي، الإدارة التابع لها، سنوات الخبرة، ويوضح الجدول التالي رقم (٥) النتائج.

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis لآراء المستقصى منهم حول تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية التي ترجع الى (المؤهل العلمي، الإدارة، سنوات الخبرة)

النتيجة	الدلالة	مستوى المعنوية	كروسكال ويلز Kruskal Wallis	المتغير
لا توجد فروق	غير دالة	0.67	1.523	المؤهل العلمي
لا توجد فروق	غير دالة	0.72	6.989	الإدارة التابع لها
لا توجد فروق	غير دالة	0.36	3.200	سنوات الخبرة المهنية

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

تم استخدام اختبار Kruskal Wallis لأكثر من عينتين، ومع ملاحظة نتائج التحليل تبين ان مستوى المعنوية المحسوب عند جميع المتغيرات الموجودة بالجدول أكبر من مستوى المعنوية عند (0.05)، وهذا يعنى انه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى حول تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية محل الدراسة ترجع الى متغير المؤهل العلمي، الإدارة، سنوات الخبرة، بمعنى الإتفاق في الآراء.

٣- اختبار الفرض الثالث:

يتناول الفرض الثالث " توجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية علي تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية".

-تم اختبار الفرض باستخدام: معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد كما يلي:

اولا: معامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين ابعاد مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية وتعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية.

جدول رقم (٦)

معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين أبعاد مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية وتعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية

النتيجة (الدلالة)	مستوى المعنوية	معامل الارتباط (r)	العلاقة
دالة	**٠,١	٠,٧٤٠	إجمالي: أبعاد مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية وتعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الآتي:

١- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ابعاد مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية وتعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٤٠) بمستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

ويدل ذلك انه كلما تم تفعيل الحوكمة الالكترونية كلما اثر ايجابيا على تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية.

-إثبات الفرض:

نقبل الفرض الإحصائي القائل بوجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية وتعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية.
ثانيا: تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير أبعاد مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية على تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية.

جدول رقم (٧)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية أبعاد مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية على تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية

معامل التحديد R ²	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		المعلمت المقدره β _i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
٥٤,٨%	**٠,٠١	٢١٥,٧١٤	**٠,٠١	٣,٦٩٥	٠,٧٩٦	الجزء الثابت
			**٠,٠١	١٤,٦٨٧	٠,٧٤٠	إجمالي مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

١ - معامل التحديد (R²)

نجد أن المتغير المستقل إجمالي (مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية) يفسر (٥٤,٨%) من التغير الكلي في المتغير التابع (تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية) وباقي النسبة ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢ - اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٤,٦٨٧) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٣ - اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث أن قيمة اختبار (F) هي (٢١٥,٧١٤) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على أبعاد تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية.

٤ - معادلة النموذج:

$$\text{تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية} = ٠,٧٩٦ + ٠,٧٤٠ \text{ مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية}$$

ومن نموذج العلاقة الإحصائية السابق، يمكن التنبؤ بتعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية، من خلال قياس مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية، وتطبيق ذلك النموذج، وهو يدل على أن:

-كل زيادة في درجة مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية، قدرها (٠,٧٤٠) تؤدي إلى زيادة تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية بمقدار واحد صحيح.

مما من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل التحديد (R^2)، يفسر نسبة جيدة بلغت (٨٠,٤٪)، ويعتبر هذا التأثير معنوي.

تحليل الانحدار المتعدد Stepwise Multiple regression

يمكن ان نؤكد باستخدام تحليل الانحدار المتعدد إثبات وجود تأثير لأبعاد مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية (كمتغير مستقل) متمثلة في أبعادها (المقومات التكنولوجية اللازمة لتفعيل الحوكمة الالكترونية- مقومات بشرية (التأهيل العلمي - الخبرة) - المقومات الإدارية اللازمة لتفعيل الحوكمة الالكترونية- المقومات التنظيمية اللازمة لتفعيل الحوكمة الالكترونية) على تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية (كمتغير تابع). وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، لقياس هذه التأثيرات كل على حده، وأكثر هذه المتغيرات تأثيراً على تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية.

جدول رقم (٨)

نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لتحديد تأثير مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية على بعد إجمالي تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية

R^2	r معامل الارتباط	F.test		t. test		المعلمة المقدره β_i	المتغيرات المستقلة
		مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
٦٠,٥٪	٠,٧٧٨	**٠,٠٠١	٦٦,٨٩٧	**٠,٠١	٤,٦٦٩	٠,٩٧٥	الجزء الثابت
				**٠,٠١	5.563	0.399	١- المقومات التكنولوجية اللازمة لتفعيل الحوكمة الالكترونية.
				**٠,٠١	3.972	0.248	٢- مقومات بشرية (التأهيل العلمي - الخبرة)
				**٠,٠١	7.889	0.557	٣- المقومات الإدارية اللازمة لتفعيل الحوكمة الالكترونية
				**٠,٠١	4.989	٠.356	٤- المقومات التنظيمية اللازمة لتفعيل الحوكمة الالكترونية

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح:

١ - معامل ارتباط (r)

- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ابعاد مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية وبين تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٧٨) بمستوى معنوية أقل من (٠,٠١)

٢ - معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغيرات المستقلة لإجمالي أبعاد (مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية)، تفسر (٦٠,٥٪) من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل في تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية وباقي النسبة ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لإختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

٣- اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة، ابعاد مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية والمتمثلة في اهم العناصر تأثيرا (المقومات الإدارية اللازمة لتفعيل الحوكمة الالكترونية- المقومات التكنولوجية اللازمة لتفعيل الحوكمة الالكترونية- المقومات التنظيمية اللازمة لتفعيل الحوكمة الالكترونية-

مقومات بشرية (التأهيل العلمي – الخبرة)، ذات تأثير معنوي على تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0,05)، حيث بلغت قيم البيتا " β " (0,507)، (0,399)، (0,356)، (0,248)، على التوالي.

- بمعنى التأثير القوي والفعال لمعظم ابعاد (مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية) ولكن هذه التأثيرات متفاوتة على (تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية).

٤ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة (F) هي (٦٦,٨٩٧) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0,01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية.

٥ – معادلة النموذج:

تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية = 0,975 + 0,399 المقومات التكنولوجية + 0,248 مقومات بشرية + 0,507 المقومات الإدارية + 0,356 المقومات التنظيمية

- مما يدلنا على التأثير الدال والفعال لمعظم المتغيرات المستقلة ابعاد مقومات تفعيل الحوكمة الالكترونية بالهيئات الحكومية على تعزيز الشفافية والنزاهة بالهيئات الحكومية، وأكثرهم تأثيراً المقومات الإدارية.

المحور الثاني: ملانمة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (٩)

التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات المحور الثاني

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
0	0	0	0	15	9	30	18	55	33	توفير معلومات ملانمة للتغيرات البيئية المحيطة
0	0	3.3	2	16.7	10	28.3	17	51.7	31	تراعي إمكانية صلاحية معلومات تقاريرنا المالية لكافة احتياجات مستخدميها
0	0	5	3	5	3	31.7	19	58.3	35	تساهم في دعم مستوي القدرة التنبؤية لمستخدمي التقارير المالية
0	0	5	3	13.3	8	35	21	46.7	28	تعمل علي مراعاة إمكانية تحقيق المعلومات المحاسبية للتقييم الإرتدادي للأحداث المالية
0	0	1.7	1	13.3	8	40	24	45	27	تراعي قابلية فهم محتوى تقاريرها المالية لجميع المستخدمين
0	0	0	0	8.3	5	31.7	19	60	36	توفير المعلومات المحاسبية الملانمة في التوقيت المناسب
0	0	5	3	11.7	7	26.7	16	56.7	34	توفير المعلومات المحاسبية الملانمة للتنبؤات المستقبلية
0	0	1.7	1	6.7	4	35	21	56.7	34	تقدم معلومات تساعد مستخدميها في اختبار البدائل المناسبة

المصدر: إعداد الباحث، بناء علي الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م

من خلال الجدول (٢) يتضح الآتي:

١. غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة الأولى حيث بلغت نسبتهم (55%) والموافقون بلغت نسبتهم (30%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (15%).
٢. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة الثانية حيث بلغت نسبتهم (51.7%) والموافقون (28.3%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (16.7%)، أما الذين لا يوافقون بفلغت نسبتهم (3.3%).
٣. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة الثالثة حيث بلغت نسبتهم (58.3%) والموافقون (31.7%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (5%)، أما الذين لا يوافقون بفلغت نسبتهم (5%).
٤. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة الرابعة حيث بلغت نسبتهم (46.7%) والموافقون (35%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (13.3%)، أما الذين لا يوافقون بفلغت نسبتهم (5%).
٥. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة الخامسة حيث بلغت نسبتهم (45%) والموافقون (40%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (13.3%)، أما الذين لا يوافقون بفلغت نسبتهم (1.7%).
٦. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة السادسة حيث بلغت نسبتهم (60%) والموافقون (31.7%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (8.3%).
٧. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة السابعة حيث بلغت نسبتهم (56.7%) والموافقون (26.7%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (11.7%)، أما الذين لا يوافقون بفلغت نسبتهم (5%).
٨. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة الثامنة حيث بلغت نسبتهم (56.7%) والموافقون (35%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (6.7%)، أما الذين لا يوافقون بفلغت نسبتهم (1.7%).

المحور الثالث: موثوقية المعلومات المحاسبية

جدول (١٠)

التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الثالث

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
تقوم بتوفير معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية	53.3	32	31.7	19	8.3	5	6.7	4	0	0
تعمل علي التأكد من أن المعلومات المحاسبية المقدمة خالية من التحيز	51.7	31	38.3	23	6.7	4	3.3	2	0	0
توفير معلومات كافية دون حذف	48.3	29	36.7	22	6.7	4	6.7	4	1.7	1
توفير معلومات محاسبية تمكن المستخدمين من الإعتماد عليها بيقية عالية	51.7	31	38.7	22	11.7	7	0	0	0	0
تضمن الأدلة والقرائن الازمة للتحقق من مصداقية المعلومات المحاسبية المتاحة	43.3	26	40	24	15	9	1.7	1	0	0

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
0	0	3.3	2	15	9	28.3	17	53.3	32	تعمل علي ضمان إمكانية التمثيل الحقيقي للأحداث الاقتصادية للتقارير المالية
0	0	1.7	1	8.3	5	33.3	20	56.7	34	تساعد في توفير معلومات تتسم بدرجة عالية من التأكد
0	0	1.7	1	6.7	4	31.7	19	60	36	تعمل علي دهم الإعتمادية في المعلومات المحاسبية المتاحة لمتخذي القرارات

المصدر: إعداد الباحث، بناء علي الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م

من خلال الجدول (١٠) يتضح الآتي:

١. غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة الأولى حيث بلغت نسبتهم (53.3%) و الموافقون بلغت نسبتهم (31.7%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (8.3%) أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (6.7%).
٢. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة الثانية حيث بلغت نسبتهم (51.7%) و الموافقون (38.3%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (16.7%)، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (6.7%)، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (3.3%).
٣. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة الثالثة حيث بلغت نسبتهم (48.3%) و الموافقون (36.7%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (6.7%)، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (1.7%).
٤. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة الرابعة حيث بلغت نسبتهم (51.7%) و الموافقون (36.7%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (11.7%).
٥. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة الخامسة حيث بلغت نسبتهم (43.3%) و الموافقون (40%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (15%)، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (1.7%).
٦. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة السادسة حيث بلغت نسبتهم (53.3%) و الموافقون (28.3%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (15%) أما الذين لا يوافقون (3.3%).
٧. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة السابعة حيث بلغت نسبتهم (56.7%) و الموافقون (33.3%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (8.3%)، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (1.7%).
٨. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارة الثامنة حيث بلغت نسبتهم (60%) و الموافقون (31.7%)، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (6.7%)، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (1.7%).

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة الإلكترونية وملائمة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (١١)

نموذج الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	النموذج
728	529	521	1

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت 728 وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير التابع (ملائمة المعلومات المحاسبية) والمتغير المستقل (الحوكمة الإلكترونية) كما نجد أن قيمة معامل التحديد 529 وهذا يعني 52% من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ملائمة المعلومات المحاسبية) يكون تأثير المتغير المستقل (الحوكمة الإلكترونية) بينما 48% يعود إلي عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (١٢)

تحليل التباين للفرضية الثانية

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الإنحدار	13.353	1	13.353	65.271	000
الأخطاء	11.865	58	205		
المجموع	25.218	59			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوي المعنوية 000 وهو أقل من (5%) وهذا يقودنا إلي قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الإنحدار، مما يعني توجد فروق معنوية بين المتغير المستقل (الحوكمة الإلكترونية) علي المتغير التابع (ملائمة المعلومات المحاسبية).

جدول رقم (١٣)

معاملات الإنحدار للفرضية الثانية

المعاملات الإنحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
B ₀	590	1.250	216
B ₁	851	8.079	000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة الحد الثابت للنموذج بلغت (590) وهي قيمة المتغير التابع (ملائمة المعلومات المحاسبية) المقدر عندما تكون قيم المتغير المستقل مساوية للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (الحوكمة الإلكترونية) يساوي 0.851 وهذا يعني زيادة المتغير المستقل (الحوكمة الإلكترونية) تؤدي إلي زيادة المتغير التابع (ملائمة المعلومات المحاسبية) بمعدل 0.851، ونلاحظ أن مستوي المعنوية أقل من 0.05 وعليه يقبل الفرض البديل أي أن هذه القيمة لها تأثير معنوي ويعني أن (الحوكمة الإلكترونية) لها تأثير علي (ملائمة المعلومات المحاسبية).

مما سبق نستنتج أن الفرضية الثانية التي تنص علي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحكومة الإلكترونية وملائمة المعلومات المحاسبية" قد تحققت
الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحكومة الإلكترونية وموثوقية المعلومات المحاسبية".

جدول رقم (١٤)

نموذج الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط	النموذج
491	499	707	2

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت 707 وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير التابع (موثوقية المعلومات المحاسبية) والمتغير المستقل (الحكومة الإلكترونية) كما نجد أن قيمة معامل التحديد 499 وهذا يعني 49% من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (موثوقية المعلومات المحاسبية) يكون تأثير المتغير المستقل (الحكومة الإلكترونية) بينما 51% يعود إلي عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (١٥)

تحليل التباين للفرضية الثالثة

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الإنحدار	10.842	1	10.842	57.848	000
الأخطاء	10.871	58	187		
المجموع	21.713	59			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م.

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوي المعنوية 000 وهو أقل من (5%) وهذا يقودنا إلي قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الإنحدار، مما يعني توجد فروق معنوية بين المتغير المستقل (الحكومة الإلكترونية) علي المتغير التابع (ملائمة المعلومات المحاسبية).

جدول رقم (١٦)

معاملات الإنحدار للفرضية الثالثة

المعاملات الإنحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
B ₀	949	2.102	040
B ₁	767	7.606	000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة الحد الثابت للنموذج بلغت (949) وهي قيمة المتغير التابع (موثوقية المعلومات المحاسبية) المقدر عندما تكون قيم المتغير المستقل مساوية للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (الحكومة الإلكترونية) يساوي 0.767 وهذا يعني زيادة المتغير المستقل (الحكومة الإلكترونية) تؤدي إلي

ؤفاءة المءؤفر الؤابع (مؤؤوقفة المءلوماء المءاسفةة) بمءءل 0.767، وئلاءظ أن مسؤوف المءنوفة أقل من 0.05 وعلفة بقفل الفرض البءفل أى أن هءه القفمة لها مؤأفر مءنوف وبعنف أن (الؤكومة الإلكؤروففة) لها مؤأفر علف (ملاءمة المءلوماء المءاسفةة).
مما سبق نسؤنؤ أن الفرضفة الؤالؤه الؤف ئنص علف "ؤوءء علاقة ذاؤ ءلالة إءصائفة بفن الؤكومة الإلكؤروففة ومؤؤوقفة المءلوماء المءاسفةة" قء ءءققء

رابعاً: النئاء وئؤوصفاء

أولاً: النئاء:

وئمكن ءلؤفص أهم النئاء من ءلال إءباء الفروض البءئفة للءراسة ما بلف:

(أ) النئاء النؤرففة:

- ءساعد الؤكومة الإلكؤروففة فف ءءقق ءضمان النزاهة والموضوعفة للمنظماء كافة ءفء ءوفر الؤكومة الإلكؤروففة هفكلاً ءنؤفمفأ فمكنها من ءءقق أهدافها بأفضل السبل الممكنة، وءءء نظام مراقبة ومءابعة فؤءف إلى سلامة الؤطبفق الفءال للأنظمة.
- إءءبار أن الؤكومة الإلكؤروففة واقعا فعلفا لها مزافا وإفابفاء مرءبطة بأءائها للؤءماء الؤكوففة وئءعامل مع كافة القءاعاء الأؤرفف بأنه فبب إعاءة ءنؤفم الؤقارفر المالفة الؤكوففة بما فءوافق مع ءطبفق منؤومة الؤكومة الإلكؤروففة وؤوءة الؤقارفر المالفة لؤءاءها.
- أظهرء النئاء أن وؤوءة الؤقارفر المالفة ناءءة من وؤوءة المءلوماء المءاسفةة الؤف ءءنوفها.

(ب) النئاء المفءائفة:

- ءم إءءبار الفرض من ءلال إءءبار "ء" لعفنة واحدة one sample t-test للءءقق من مءى اءءاه آراء المسؤقصف نؤو مقوماء ءفعفل الؤكومة الإلكؤروففة بالهفئباء الؤكوففة، ءفء بلغت قفمة "ء" (32,140)، بمؤوسط ءسابف (4,02)، وهءا اكفر من المؤوسط الطبفعف الؤف إءءبرء قفمة المؤوسط علف أساسه عءء مسؤوف مءنوفة أقل من (0,05) أى لا فوءء إءءلافاء ذاؤ ءلالة مءنوفة بفن آراء المسؤقصف منهم. وءم قفبول الفرض القائل فوءء أءفاق ذو ءلالة مءنوفة بفن آراء المسؤقصف منهم ءول مءور مقوماء ءفعفل الؤكومة الإلكؤروففة بالهفئباء الؤكوففة.
- ءم إءءبار الفرض من ءلال إءءبار "ء" لعفنة واحدة one sample t-test للءءقق من مءى اءءاه آراء المسؤقصف نؤو مقوماء ءفعفل الؤكومة الإلكؤروففة بالهفئباء الؤكوففة، ءفء بلغت قفمة "ء" (32,140)، بمؤوسط ءسابف (4,02)، وهءا اكفر من المؤوسط الطبفعف الؤف إءءبرء قفمة المؤوسط علف أساسه عءء مسؤوف مءنوفة أقل من (0,05) أى لا فوءء إءءلافاء ذاؤ ءلالة مءنوفة بفن آراء المسؤقصف منهم. وءم قفبول الفرض القائل فوءء علاقة ذاؤ ءلالة إءصائفة بئف الؤكومة الإلكؤروففة وملاءمة المءلوماء المءاسفةة.
- ءم إءءبار الفرض من ءلال إءءبار "ء" لعفنة واحدة one sample t-test للءءقق من مءى اءءاه آراء المسؤقصف نؤو مقوماء ءفعفل الؤكومة الإلكؤروففة بالهفئباء الؤكوففة، ءفء بلغت قفمة "ء" (32,140)، بمؤوسط ءسابف (4,02)، وهءا اكفر من المؤوسط الطبفعف الؤف إءءبرء قفمة المؤوسط علف أساسه عءء مسؤوف مءنوفة أقل من (0,05) أى لا فوءء إءءلافاء ذاؤ ءلالة مءنوفة بفن آراء المسؤقصف منهم. وءم قفبول الفرض القائل فوءء علاقة ذاؤ ءلالة إءصائفة بفن الؤكومة الإلكؤروففة ومؤؤوقفة المءلوماء المءاسفةة.
- وإسءءءام إءءبار Kruskal Wallis ءبفن عءم وؤوء فروف ذاء ءلالة إءصائفة بفن اءراءاء المسؤقصف منهم ءول مقوماء ءفعفل الؤكومة الإلكؤروففة بالهفئباء الؤكوففة ءرءء لمءؤفرءاء: المؤهل العلفف، الإءارة، سنواء الؤبرة، بمعنف الإءفاق فف الآراء.

ثانياً: التوصيات:

- ١- زيادة الوعي لدى المسؤولين والعاملين بالهيئات الحكومية بصفة خاصة والهيئات بصفة عامة بأهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية وذلك من خلال توفير دورات تدريبية في هذا المجال، حيث تعتبر الحوكمة الإلكترونية منهجية مناسبة للتعامل مع المتغيرات التنافسية، مما يزيد من فرص التميز في الأداء.
- ٢- الاهتمام بتطوير البنية التحتية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات بواسطة وضع ميزانية وخطة للتطوير.
- ٣- ضرورة توفير خطة استراتيجية للحوكمة الإلكترونية تتواءم مع الخطة الاستراتيجية للهيئة من خلال تحديد الرسالة والرؤية والأهداف الاستراتيجية للهيئات الحكومية.
- ٤- ضرورة الإهتمام والعمل علي تطبيق منظومة الحوكمة الإلكترونية في بيئة الأعمال الحكومية لما لها دور فعال في تحسين وزيادة جودة التقارير المالية للوحدات الحكومية.
- ٥- ضرورة الإهتمام بمخرجات النظام المحاسبية الحكومية والإهتمام بجودة التقارير المالية للوحدات الحكومية.

المراجع

المراجع العربية

- ١- أحمد رجب عبد الملك، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق الأسهم السعودي، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الإنسانية والإدارية، مج (١٤)، ع (١)، قسم المحاسبة، جامعة فيصل، ٢٠١٣.
- ٢- أصرف حامد جودت، أثر تطبيق برنامج الحوكمة الإلكترونية على تمكين العاملين بالتطبيق على وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد ٣، ٢٠١٢.
- ٣- أكرم يوسف النجدوي، الرقابة على أنظمة التشغيل الإلكترونية المطبقة في الحوكمة الإلكترونية الأردنية، دراسة ميدانية، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد ٢، ٢٠١٢.
- ٤- الحافظ شفيق، دور الحوكمة في الإصلاح الإداري، بحث منشور في الانترنت، ٢٠١٦.
- ٥- الدمياطي محمد مجدي، دور الحوكمة الإلكترونية في جودة تقديم الخدمات العامة في المحليات، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد ٣٩، العدد ١، ٢٠١٧.
- ٦- رضا حسين قنديل، (٢٠٢١): أثر الحوكمة الإلكترونية على مكافحة فيروس كورونا (Covid-19) بالتطبيق على وزارة التربية والتعليم المصرية، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، مج (٥٨)، ع (٤)، ص ٣٠١.
- ٧- الشمري خلف، استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها في فاعلية تطبيقات بوابة الحوكمة الإلكترونية في دائرة الجمارك الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، ٢٠١٣.
- ٨- الشبيحة عدنان بن عبد الله، دور الحوكمة الإلكترونية في رفع كفاءة الإدارة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية في ظل التنظيمات البيروقراطية في الدول النامية، الفرص والتهديدات، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢.
- ٩- صالح حامد على، تحديات النظام المحاسبي الحكومي لمشروع الحوكمة الإلكترونية بالسودان، دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة جامعة سوهاج، مصر، المجلد ٢٧، العدد ١، ٢٠١٣.
- ١٠- صالح مهدي حمادي، تأثير الحوكمة الإلكترونية في جودة التدقيق، بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية، جامعة ديالى، ٢٠١٩، ص ٥٩١.
- ١١- عادل بين أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، مج (٤١)، ع (٢)، ٢٠٢١، ص ١١٧.
- ١٢- عبد العزيز، ريهام، أنيب، الجوهري، عصام، محمد (٢٠٢١): أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية كأداة لاستدامة تميز الأداء الجامعي، دراسة تطبيقية علي جامعة المنصورة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢٠٢٣-٢٦٨.
- ١٣- العبيدي عادل عبد العزيز، متطلبات الحوكمة الإلكترونية وآليات إدارة المخاطر المصرفية بالتأكيد على مخاطر الائتمان في البنوك الليبية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، المجلد ٨، ٢٠١٧.
- ١٤- علاء فرحات طالب، علي الحسين حميدي العامري، (٢٠١٤)، إستراتيجيات محاربة الفساد الإداري والمالي، مدخل تكاملي، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ١٨٢.
- ١٥- فيصل عبد الحافظ، مكافحة الفساد الإداري التجربة الأردنية نموذج، دراسة قانونية، عمان، مجلة دراسات، مج (٤٥)، ع (٤)، ٢٠١٨، ص ١٩٥-٢٠٧.
- ١٦- محمد جمعة على، متطلبات الحوكمة الإلكترونية لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية للمنظمات الأهلية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع (٥٢) مج (٢)، ٢٠٢٠.

- ١٧- محمد صالح هاشم، ضوابط تطوير الرقابة الداخلية المحاسبية بالنظام المحاسبي الحكومي لمواكبة متطلبات الحوكمة الإلكترونية في مصر، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يونيو ٢٠١٢.
- ١٨- محمد عبود طاهر، جاهزية تطبيق الحوكمة الإلكترونية دراسة حالة في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب، مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، مج (١١)، ع (٢٢)، ٢٠١٩.
- ١٩- محمد وداد الأرضي، مؤشر الشفافية كمدخل لدعم شفافية التقارير المالية ورفع مستوى حماية المساهمين بسوق المال المصري، دراسة اختبارية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، ٢٠٢١، ص ٧٠٥.
- ٢٠- منال بنت عبد العزيز العريني (٢٠١٤). واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية العاملين في جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، م ٦٣، ع (١).
- ٢١- فاتن، محمد حمدي علي، تقييم المداخل الحديثة في بناء معايير المحاسبة وأثرها علي جودة التقارير المالية، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال قسم المحاسبة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، ٢٠١٢). ص ٨٢
- ٢٢- صلاح حسن علي سلامة، مشكلات الإعراف والقياس المحاسبي في الصناعات الإستراتيجية (القاهرة - جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد (٣)، العدد (٤)، ٢٠٠٧) ص ٢٦٥.
- ٢٣- سوزي أبو علي، أُر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، (القاهرة جامعة قناة السويس، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشور، ٢٠١٣)، ص ٣٥
- ٢٤- يونس حسن عقل، دور الهيئة العامة لسوق المالي في تحسين فعالية التقارير المالية في ضوء المبادئ الدولية لحكومة الشركات، (القاهرة جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية لبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، ٢٠٠٥)، ص ٣١
- ٢٥- طارق عبد العال حماد، الإتجاهات الحديثة في التقارير المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١١)، ص ٤٩٧
- ٢٦- منال حامد خرج، دور الإفصاح عن تفعيل حوكمة الشركات وأثره علي تحسين جودة التقارير المالية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد (٣٤)، العدد الأول، ٢٠١٠)، ص ١٤٢.
- ٢٧- عاطف محمد العوام، محمد أحمد شاهين، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية بسوق الأوراق المالية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد (٣)، العدد (٢)، ٢٠١٣م)، ص ١٥٤٩
- ٢٨- رشما حمادة، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، (عمان: الجامعة الأردنية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (١٥) العدد (٤)، ٢٠١٤م) ص ٦٨٢
- ٢٩- سامح محمد رضا رياض أحمد أحمد، دور لجان المراجعة كأحد جعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، (عمان: الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (٧)، العدد الأول، ٢٠١١م) ص ٥٢
- ٣٠- دعاء عبدالوهاب عبد الله عامر، إطار مقترح لتحقيق الجود في التقارير المالية من خلال تفعيل هيكل الرقابة الداخلية طبقاً للمتطلبات الحديثة، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد (٣)، ٢٠١٢م)، ص ٣٠٨
- ٣١- أحمد عبد الوهاب أحمد، أثر محددات التحفظ المحاسبي علي جودة التقارير المالية في سوق رأس المال المصري، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التحليلية، العدد (١)، ٢٠١٣م)، ص ٢٤٩

- ٣٢- مدثر طه أبو الخير، العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م) ص ٧٠
- ٣٣- علي محمد علي الصياد، أثر تطبيق معايير القيمة العادلة علي جودة التقارير المالية وعلي أسعار الأسهم في البورصة المصرية، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد (٢)، العدد (٢)، ٢٠١٣م)، ص ٢٩٤
- ٣٤- محمود أحمد أحمد علي، دراسة وإختبار العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة، (الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (٢)، العدد (٢)، ٢٠١٣م)، ص ٣٦٢.
- ٣٥- معتز عبد الحميد علي كيلان، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد (٣)، العدد (٢)، ٢٠١٣م)، ص ٥٤٧.

المراجع الأجنبية

- 1- Freeland, C. Basel committee Guidance on Electronic Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May7-8, 2016.
- 2- Ganesh, N., Premkumar, B & Priya, K. (2019) . Theoretical insights on e-government and global trends in e-government technologies & applications. International Journal of Engineering and Advanced Technology, 8 (5), 1843 – 1850.
- 3- Haouam, D. (2020), IT governance impact on financial reporting quality using COBIT framework. Global Journal of Computer Sciences: Theory and Research, 10 (1) , 1-10
- 4- IT Governance Institute (ITGI), ITGI Global Status Report on the Governance of Enterprise IT (GEIT), U.S.A., Fourth Edition, 2011.
- 5- Janashia, R. (2019) e-Governance: Missed Opportunity of the Revolutionary Government. Case of Georgia (Doctoral dissertation).
- 6- Lim A. L. Masrom, M., and Din, S. E- government and e- governance concepts and constructs in the context of service delivery African Journal of Business Management 7 (28), 2013, p. 2817.
- 7- Sabani, Alvedi. “Indonesia in the spotlight: Combating corruption through ICT enabled Governance”, Melbourne: Procedia Computer Science Journal . Vol.(2) No. 161,2019, p 32 –332.
- 8- Seema, Verma, et al., Challenges in developing citizen- centric e- governance in Libay International Arab Journal of e-technology, Vol 2, No3, 2012.
- 9- Sumathy, M (2020). USER'S PERCEPTION TOWARDS E- GOVERNANCE – A LITERATURE REVIEW. Journal of Critical Reviews, 7(11), 834-837.